

قضية

هذه سنوات، يعرف تيار ديني صعوداً كبيراً في عدد من الدول العربية، بالخصوص دول المغرب، ليبيا ومصر. يتصف هذا التيار السلفي بعدائه للإسلام السياسي في صيغته الكلاسيكية من جهة، ولكنه يتواطى مع السلطات المحلية من جهة أخرى، التي تجد فيه حليفاً مهماً

التيار المدخلي في الجزائر: «سلفية» مجتمع.. من تحت

لينا كوش

عقب تعيين القيم على التيار المدخلي الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، ثلاثة دعاة كرمثلين عن الدعوة السلفية في الجزائر، في الثامن من كانون الثاني/يناير، ارتفعت أصوات في الصحافة الجزائرية تنديداً بـ«الموقف السلفي» أو «المتواطى» للسلطات السياسية المحلية. وفي مقالة نشرتها الصحيفة الفرنكو فونوية «الجيري باتريوتيك»، بعنوان «الرسالة التي تُثبت أن السلفيين الجزائريين يُطيعون آل

سعود»، يُشير الكاتب إلى أن «هذا التعيين بمثابة إعادة تأهيل رسمي لداعية (أي أحد الثلاثة)، هو في غاية النشاط ومفيد جداً لجهة نشر أفكار هذا التيار المنبثق من الوهابية، والقائم على ما يُسمى السلفية العلمانية (غير الجهادية)». جدير بالذكر أن نجاح هذا التيار في الانتشار والتمدد يعود إلى سياق سعودي: القمع الذي مارسه النظام السعودي في بداية التسعينيات ضد أي نزعة تحمل طابعاً انشقاقياً، خاصة ضمن مجموعة الشخصيات

الرئيسية للصحة، مثل سلمان العودة أو ناصر العمر، أدى أساساً إلى عودة الأحادية الأيديولوجية وصعود هذا التيار المعادي لـ«العصاة». وظل قادة التيار المدخلي مخلصين للنظام، وتحول ابن باز وابن العثيمين إلى مرجعين للسلفية العلمانية، وبرحيلهما، ظهر ربيع المدخلي بوصفه مدافعاً عن «السلفية التقليدية» في وجه «التيارات المنحرفة». وبصفته زعيماً للمدافعين عن التزمّت، فقد بات يختار «الدعاة الصالحين» للشباب السلفي في الدول العربية، وتحول إلى رأس حربة في مواجهة مجمل الحركات الإسلامية ذات الأهداف السياسية، موصياً أتباعه بعدم الاكترتات إلى السياسة.

في الجزائر، بعد مرور نحو ثلاثين عاماً على التجربة التعددية المجهضة، والمشهد الدموي الذي شهدته «العشرية السوداء» التي فككت النسيج الاجتماعي بنحو عميق، شهدت البلاد تحولاً مهماً للمسألة الدينية وصعوداً للتيار المدخلي الراسخ مجتمعياً: إن سياقاً يسعى نحو «إعادة الأسلمة» عبر مساءلة موروثات الماضي - التي جمدها الاستعمار - والتوجه نحو مستقبل اجتماعي وأخلاقي، ووجه عبر استبدال منهج جديد به لتنظيم الشأن الديني، يُختصر في المستوى المجتمعي، ويُفرغ الدين من حمولته

التيار الديني... بإبعاده الخليجية

إبان تفجر الأزمة الخليجية في شهر حزيران/يونان الماضي، أعدت قناة «الجزيرة» القطرية تقريراً تناول مسألة التيار المدخلي، متهمه إياه بأنه من بين التيارات التي يتماهى خطابها مع الأنظمة السياسية، وتعيد تكييف نفسها وفق ما تمليه القرارات الحكومية.

وقال التقرير: «يعتقد مراقبون للحالة الدينية في السعودية أن هذه الفتاوى والآراء التي تتكئ على نصوص شرعية أحياناً وعلى اجتهادات فقهية أحياناً أخرى، دمجت بين تيارات كانت إلى وقت قريب تحرص على التمايز، وأمت الساحة الفقهية في أحيان كثيرة لمصلحة الفكر الجامي المدخلي». وأشار إلى أن المدخلية نشأت إبان حرب الخليج الثانية، «وكانت في صميمها رد فعل على رفض مكونات التيار الإسلامي فكرة الاستعانة بالولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت... وهي الولادة التي عبّر عنها ربيع المدخلي بكتابه: صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة بغير المسلمين». وإذا كان هذا التقرير يستهدف مباشرة السعودية، فإن الجزائر من بين الدول التي يستهدفها هذا التيار، لكن في سياقات أخرى، خاصة أن العلاقة بين السلطات وبينه غير عضوية كما هي في السعودية.

(الأخبار)

تونس

تراجع الإنتاج «من ورائها»... وضغوط أوروبية

ولا يجب أن يستمر... كذلك فإنه لا يشجع المستثمرين على القدوم إلى البلاد».

وفي تصريح إذاعي، بدأ قدور مبرراً لعمليات التوظيف التي جرت، قائلاً إنه «لا يمكن الشركة أن تشغل الجميع، فحجم الرواتب فيها يبلغ سنوياً نحو 500 مليون دينار، وهي تشمل نحو 30 ألف موظف، بعضهم يشغل مهناً غير واضحة»، مستدرِكاً بأن الشركة «ستجتمع في وقت لاحق» لإصدار قرارات جديدة.

وتعدّ تونس من أهم مصدري العالم لمادة الفوسفات، لكن حجم الإنتاج تهاوى من نحو 8 ملايين طن سنوياً إلى أقل من النصف بعد الثورة عام 2011، وذلك بسبب الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات العمالية. وتراجع الإنتاج في شهر كانون الثاني/يناير الماضي إلى 160 ألف طن مقارنة بنحو 500 ألف طن خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ولعل هذا الواقع هو ما يدفع الوزير والحكومة إلى محاولة إيجاد حلول، تبدو أنها بصيغة «كيفما اتفق». ولكنه يدفع أيضاً نحو تدخل «الاتحاد العام التونسي للشغل»، الذي سبق له

بات يعرف بـ«اللائحة (الأوروبية) السوداء»، انعكس كزلزال قوي ضرب الشارع السياسي التونسي لأنه جرى الكشف عن أسلوب بدائي وغير محترف يُتبع مع الجانب الأوروبي حتى لا تُصنّف البلاد في تلك اللائحة. وهذا أمر لا ينفصل عمّا يحدث داخل البلاد حيث يتواصل تأزم الواقع الاقتصادي، فيما يشهد المستوى السياسي ارتباكاً متزايداً.

«فوسفات قفصة»: الأزمة مستمرة

في 20 كانون الثاني الماضي، تعطلت عمليات الإنتاج في مدن الحوض المنجمي في ولاية قفصة إبان إعلان نتائج توظيف في شركة فوسفات قفصة، أكبر مشغل في المنطقة. السبب أن من أجرى عمليات التوظيف التي تشمل 1700 عامل جديد، منهم باتباع المحسوبة، وهو ما تنفيه الشركة. وبينما دخل المحتجون منذ أسابيع في اعتصامات، ما أدى إلى تعطيل الإنتاج كلياً، خرج أمس، وزير الطاقة والمناجم خالد قدور، محذراً من الوقت الذي «تتزايد فيه الخسائر المالية». وقال إن الوضع الحالي «غير مقبول

«الحجج المُقدّمة، الهدايا الصغيرة (التمور وزيت الزيتون) المرسله إلى نواب في البرلمان الأوروبي، لم تكن كافية لتغيير مسار الأمور».

تونس - سيف الدين العامري

يوم الأربعاء الماضي، أوصل عدم «تغيير مسار الأمور» إلى تصويت البرلمان الأوروبي على قرار إدراج تونس، ودول أخرى، ضمن قائمة وضعتها المفوضية الأوروبية بغية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وذلك الوصف المشار إليه أعلاه، جاء في مقالة لصحيفة «لوموند» الفرنسية، بعنوان: «الاتحاد الأوروبي يُدرج تونس على لائحة السوداء للدول المعرضة لتمويل الإرهاب». لكن الإشارة إلى أداء الدبلوماسية التونسية بهذا الأسلوب في سياق تناول أزمة ما



تأتي تصريحات «الاتحاد» في ظل توتر سياسي تلاهده حكومة الشاهد (فتحي بلعيد)

لهذا التيار جمهور واسع في الجزائر (عن الويبي)